مضمون حرية الدين أو المعتقد: الحماية من الإكراه

أحد الأبعاد الهامة لحرية الدين أو المعتقد هو الحق في **الحماية من الإكراه**. والإكراه هو عندما يستخدم شخص ما القوة أو التخويف لجعلك تفعل شيئا ما.

البعد الأساسي والمحوري لحرية الدين أو المعتقد هو أنه يحق لكل شخص أن يدين بدين أو معتقد ما أو يغيّره. بعبارة أخرى، الدين أو المعتقد وطريقة التعبير عنهما أمور طوعية.

ويتمحور الحق في الحماية من الإكراه حول نقطة رئيسية، وهي أنه لا يحق لأحد – سواء الدولة أو القادة الدينيون أو أي شخص أو جماعة أخرى - أن يفرض عقائده أو ممارساته على الآخرين، أو أن يُكرِه أحد على إعتناق دينه أو معتقده أو البقاء عليه أو تغييره.

تنص المادة 18 الفقرة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه
"لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره."

ولا يقتصر هذا البعد على منع الدول من تعريض الأشخاص للإكراه فحسب، بل يضع أيضا على عاتق الدول واجب حماية الأشخاص من التهديد أو العنف المحتمل أن يواجهونه من أشخاص آخرين أو مجموعات أخرى في المجتمع.

ومع ذلك، نرى في جميع أنحاء العالم أمثلة على الإكراه المتمثل في التهديد أو العنف أو العقوبة مثل الغرامات أو الحبس. ويمكن أن يكون الإكراه غير ملحوظ،

مثل تقديم فرص عمل مقابل تغيير الدين أو المعتقد، أو وقف إمكانية حصول الأشخاص على خدمات الصحة والتعليم إذا تركوا دينا أو معتقدا أو رفضوا اعتناقهما.

وفي بعض الأحيان، تكون الدولة مشاركة في الإكراه، إما رسميا من خلال التشريع أو عن طريق تصرفات المسؤولين على المستوى المحلي.

تعتبر جماعة البهائيين أكبر أقلية دينية غير مسلمة في إيران، ومنذ ثورة 1979م، تتعرض هذه الجماعة للاضطهاد الممنهج كسياسة حكومية لإكراههم على اعتناق الإسلام. وخلال العشرة سنوات التي تلت الثورة، تم قتل حوالي 200 بهائي، وتعذيب أو حبس المئات منهم، كما فقد آلاف البهائيين وظائفهم ومُنعوا من الحصول على التعليم وعلى العديد من الحقوق الأخرى فقط بسبب معتقداتهم الدينية.

وإلى غاية شهر ديسمبر 2017م، لا يزال 97 بهائيا في السجون الإيرانية كسجناء رأي من ضمنهم ستة من الزعماء على الصعيد الوطني.

ويعكس هذا المثال الارتباط الحاصل بين التمييز والإكراه، إذ يُحظر على البهائيين في إيران الالتحاق بالجامعات أو الحصول على وظائف حكومية. وتُعتَبر هذه القوانين التمييزية نوعا من الإكراه. فعندما يتمّ اكتشاف أنّ شخصا ما بهائيّاً، يتم تخييره ما بين اعتناق الإسلام أو فقدان منصبه.

وفي بعض الحالات، تقوم بعض الجماعات القومية العنيفة أو المتطرفة بإكراه الأشخاص على تغيير دياناتهم أو معتقداتهم : فما يُعرف بداعش أو دولة الخلافة قاموا بإكراه اليزيديين والمسيحيين على اعتناق الإسلام وقاموا بقتل من رفض. وفي الهند، تمّ توثيق حالات عديدة من إكراه الأشخاص على اعتناق الهندوسية من خلال أعمال عنف جماعية قام بها متطرفون من الهندوس. وفي ميانمار هناك العديد من الحالات المُوثقة التي قام فيها الجيش بإكراه المسيحيين على التخلي عن ديانتهم واعتناق البوذية تحت تهديد السلاح. وفي أماكن مختلفة من

جمهورية إفريقيا الوسطى تمّ تهديد العديد من المسلمين بإطلاق النار عليهم مالم يعتنقوا المسيحية.

وبالرغم من أن حظر الإكراه ينطبق بشكل رسمي على قدرة الأشخاص على اعتناق دين ما أو معتقد ما أو تغييرهما، فإن العديد من الأشخاص يتعرضون لحالات من الإكراه فيما يتعلق بممارساتهم الدينية والعقائدية سواء بواسطة الدولة أو المجتمع. أحد هذه الأمثلة هي لباس المرأة. فبعض البلدان تشترط قانوناً على النساء ارتداء ملابس دينية، بينما يحظر البعض الآخر على المرأة ارتداءها. وقد تواجه المرأة مضايقات من أشخاص خارج جماعتها الدينية إذا ارتدت ملابس دينية ومن أشخاص داخل جماعتها الدينية إن لم تفعل ذلك.

يمكن أن يتضرّر مختلف الأشخاص من الإكراه. وفي العديد من البلدان، يتضرر من الإكراه الأشخاص الذين تختلف أفكارهم أو ممارساتهم الدينية عن أيديولوجية الدولة أو عن المعايير الاجتماعية. وغالباً ما يتضرر أيضاً من الإكراه أفراد الأقليات والملحدون أو المرتدون أو الأشخاص الذين يدينون بدين يُعتبر "أجنبياً" أو غريبا عن السياق. وضمن الجماعات الدينية نفسها يمكن أن يعاني من الإكراه الأشخاص الذين يُعتبرون زنادقة أو مجدِّفين أو الذين تُعتبر ممارستهم للدين غير سليمة وذلك بهدف إكراههم على تغيير معتقداتهم أو ممارساتهم. ويتم هذا بواسطة الدولة أو بواسطة عائلاتهم أو مجتمعاتهم.

وخلاصة القول إنه يمكن أن ينطوي الإكراه على التهديد أو العنف أو التمييز أو العقوبة مثل الغرامة أو الحبس ويمكن أن يحدث بواسطة الدولة أو من الأشخاص والجماعات داخل المجتمع. وعندما نقول أنه يجب ألّا يتعرض أي شخص للإكراه، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يقف فقط عند منع الدول من تعريض الأشخاص للإكراه، بل يضع أيضاً على عاتق الدول واجب حماية الأشخاص من خلال التصرف بطريقة فعالة لمنع الإكراه في المجتمع ووقفه.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الحماية من الإكراه، بما في ذلك نصوص وثائق حقوق الإنسان التي تُشير إليها، في مواد التدريب على الموقع الإلكتروني.

Copyright SMC 2018